إستراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية للمناطق الصناعية
دراسة تحليلية للعناقيد الصناعية في الجزائر

الإرسال: 2017/08/15
القبول: 2017/11/03
النشـر: 2017/12/31

د.عطاء الله بن طيرش
جامعة غرداية

د. أبوبكر بوسالم
المركز الجامعي - ميلة

ملخص

إن من أهم المحددات القدرة التنافسية للصناعات، هو انتشار ظاهرة العناقيد الصناعية، تلك الظاهرة التي وقفت وراء تفسير تميز دولة بعينها في صناعات دون غيرها، وهي الظاهرة التي أصبح لزاماً على كل دولة تسعى إلى تعزيز قدرتها التنافسية أن تنظر إليها بجدية وباهتمام كبير، كما هو الشأن بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

وتعتبر العناقيد الصناعية واحدة من أهم الركائز التي يعتمد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلعب هذه العناقيد دورا فاعلا ومؤثرا في سد الفجوة بين رؤوس الأموال الضخمة وسبل توظيفها والمساهمة في رفع القدرة التصديرية التنافسية للمجتمع.

الكلمات المفتاحية: المناطق الصناعية، العقار الصناعي، العناقيد الصناعية، الاقتصاد الجزائري، التنافسية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ترميز JEL: D410, L990, R3

Abstract:

One of the most important determinants of the competitiveness of industries, is the spread of the phenomenon of industrial clusters, which has stood behind the interpretation of the distinction of a particular country in industries without the other, a phenomenon that every country seeking to enhance its competitiveness must consider it seriously and with great interest, as the case of Algerian economy.

Industrial clusters are one of the most important pillars of economic and social development. These clusters play an effective and influential role in bridging the gap between the large capital and the means of it's employment and contributing to raising the competitive export capacity of the society.

Keywords: industrial zones, industrial property, industrial clusters, Algerian economy, competitiveness, small and medium enterprises.

JEL Classification: D410, L990, R3**.**

تمهيد:

تواجه الجزائر تحديات ورهانات كبرى في ظل العولمة والاندماج بالأسواق العالمية، وما يعنيه ذلك من ضغوطات اقتصادية ومنافسة شرسة من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وفي مختلف المجالات، وبالتالي أصبحت عملية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ضرورة ملحة خاصة في ظل الظروف

الصعبة التي تمر بها البلاد، وذلك من أجل تحقيق مستويات تنمية اقتصادية وبشرية مرتفعة ومستدامة، وفي هذا الإطار يعتبر تحسين التنافسية أداة جيدة لرفع قدرة الاقتصاد الجزائري على تطوير أدائه في ظل الانفتاح على العالم الخارجي، وتحقيق واستدامة النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، ويمثل رفع القدرة التنافسية هدفا وسيطا لتحقيق هدف أبعد مدى ألا وهو رفع مستوى رفاه المجتمع وإحداث التنمية المستدامة المنشودة. **ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية، كما يلي:**

ما هي إستراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية للمناطق الصناعية في الجزائر في ظل مفهوم العناقيد الصناعية؟

وقصد الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة، نفترض **الفرضيات** التالية:

1- يعتمد تطوير تنافسية المؤسسة الاقتصادية على توفر بيئة تنافسية ملائمة؛

2- يؤدي تطبيق الشراكة الاقتصادية والانضمام إلى مختلف التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية إلى المساهمة في ترقية وتنمية الصادرات الصناعية الوطنية؛

3- فتح الأسواق الخارجية أمام منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يؤدي إلى رفع ميزتها التنافسية وزيادة جودتها؛

4- يؤدي زيادة الصادرات الصناعية للمؤسسات الصغيرة المتوسطة الجزائرية إلى تنويع مصادر الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات.

أهداف الدراسة :

نهدف من خلال تناولنا هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها الأتي :

- إظهار الدور الذي تعلبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إضفاء ديناميكية لقطاع الصادرات الصناعية في الجزائر،
- محاولة تسليط الضوء تنافسية الصادرات الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الأسواق الخارجية؛
- تقديم اقتراحات للمسيرين في الاقتصاد الوطني بغرض كيفية تحسين نوعية وجودة المنتجات المحلية بغرض اختراق الأسواق الدولية؛
- إيجاد إستراتجية تنموية بديلة للاقتصاد الوطني، وذلك بغرض تنويع الهيكل الإنتاجي خراج قطاع المحروقات؛
- إبراز الدور الذي تلعبه صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية من المنتجات الصناعية المحلية إلى الأسواق الخارجية، في تحسين وضعية ميزان المدفوعات الجزائري، وزيادة حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- تقديم حلول لتنافسية الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل الانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي استعملناها في هذه الدراسة، والتي تتعلق به أو ببعض أجزائه الأساسية، والتي تمكنا من الحصول عليها، هي ما يلي :

- دراسة : شوقي جباري، بوديارزهية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية-قراءات في التجربة الايطالية-، الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2010/11/09/08. حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على إستراتيجية العناقيد الصناعية ومدى قدرتها على تعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتعريج على التجربة الايطالية التي أبهرت العالم بالقدرة التنافسية التي تتمتع بها المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة من بينها، يقع على الدولة مسؤولية إقامة العنقود الصناعي ونظام لتطويرها، وهو النظام الذي يضم، نظام التعليم والتدريب ونضم الإنتاج ومؤسسات البحث العلمي والجامعات، لأن هذا الربط هو الذي يدفع إلى تطوير العنقود ووصوله إلى مرحلة التنافسية العالمية.

-دراسة : شريف غياط، محمد بوقموم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، العدد الأول، 2008. وقد ناقشت هذه الدراسة الإشكالية التالية، ما هي إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والبرامج الراعية لها من حيث الترخيص والتمويل، ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها ما يلي، ضرورة تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة(ترقية وتطوير بورصة المناولة).

- دراسة : حسين رحيم ، ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : نظام المحاضن، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، 2002/04/09/08. وقد تناولت هذه المداخلة الإشكالية التالية، كيف يتم ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وقد توصلت هذه المداخلة إلى النتائج التالية، ينبغي أن ندرك أن تشييد اقتصاد قوي يمر حتما عبر بناء مؤسسات اقتصادية قوية. والقوة الاقتصادية إنما تقاس بالمقاييس الدولية. أما اقتصاد الريع فلن يستمر طويلا. ولبلوغ هذا الهدف يتعين إقامة شبكات دعم للصناعات والمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة تمس كافة الجوانب المرتبطة بنموها واستمرارها، دون إغفال لعنصر الربحية، وهو المحرك لها.

-دراسة : علال بن ثابت، متى يصبح الاقتصاد الجزائري تنافسي؟ دراسة في تحسين القدرة التنافسية في ظل اتفاق الشراكة، الملتقى الدولي حول : آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2006/11/14/13. وقد ناقشت هذه المداخلة الإشكالية التالية، فكيف يمكن إذا جعل الاقتصادي الجزائري تنافسي، وما هي أهم السياسات التي تمكن من تعزيز القدرة التنافسية لمواجهة الشركات الأوربية، وقد توصلت إلى جملة من النتائج من بينها، يعتبر دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي، من الأمور الهامة في هذا الصدد، وذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية من سياسات مالية ونقدية، سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري، سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، سياسة إصلاح التشريعات والمؤسسات، أساليب الممارسة الإدارية الرشيدة، سياسة تحديث البنية الأساسية، تحديث الجهاز الحكومي والإداري...الخ.

دراسة : كمال عايشي، دور نظرية الإوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد06، ديسمبر2009. وقد تناولت هذه المقالة الإشكالية التالية، كيف يمكن للجزائر أن تستفيد من الدروس والتجارب الناجحة لبعض الدول خاصة الأسيوية منها والتي أخذت بنظرية الإوز الطائر للتحول نحو التصنيع التصديري، وما هي القطاعات التي لها الميزة التنافسية في ظل التنافسية العالمية، وما هي الإستراتيجية الصناعية الملائمة لضمان التنمية المستدامة في إطار التحولات الاقتصادية الجديدة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه من الضروري البحث في الإمكانيات المتاحة لتنمية الصناعات التصديرية، تكون واعدة وتتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية يمكن تطويرها بمرور الوقت لتصبح مزايا تنافسية.

-دراسة : رياض بن جليلي، تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة : الخصائص والتحديات، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد93، ماي 2010. تطرقت هذه المداخلة إلى إشكالية تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقد توصلت نتائجها إلى ما يلي، يجب تبني استراتيجيات وسياسات تمكن من تعزيز القدرة التنافسية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالاستناد إلى فهم واقعي ودقيق لتلك المؤسسات ولإمكانياتها وللقيود التي تهدد بقاءها ونموها.

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية للورقة البحثية قمنا بوضع **المحاور الرئيسية** التالية:

المحور الأول: مفهوم العناقيد الصناعية

تعتبر العناقيد الصناعية واحدة من أهم الركائز التي يعتمد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلعب هذه العناقيد دورا فاعلا ومؤثرا في سد الفجوة بين رؤوس الأموال الضخمة وسبل توظيفها والمساهمة في رفع القدرة التصديرية التنافسية للمجتمع .

أولا: نشأة العناقيد الصناعية:

وجدت العناقيد الصناعية لأول مرة في أواخر سبعينيات القرن العشرين، وكان من الأوائل الذين اهتدوا إليها **بانياسكو 1977** و **جاكومو بيكاتيني 1979** و **سيباستيانو بروسكو 1982** و **سيلنيو غوليو 1982** و **جوجيو فوا 1983**، وقد أثارت قدرا كبيرا من الاهتمام لدى علماء الأعمال التجارية، ويقر الباحثون بالدور الهام الذي قامت به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الايطالي الذي هو إلى حد كبير حصيلة تنظيم الاقتصاد في شكل تكتلات أو عناقيد صناعية، وتمثل تجربة ايطاليا واحدة من أكبر التجارب المتعلقة بالعناقيد الصناعية نجاحا، ولا تزال النقطة المرجعية الرئيسية في المناقشات الأكاديمية ومناقشات السياسة العامة التي تدور حول تكتلات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وتنشأ العناقيد الصناعية إما بصورة عفوية كما يحصل في كثير من البلدان المتقدمة النمو مثل: إيطاليا وإما نتيجة لمبادرات تدخلية وسياسات دعم حكومية تهدف إلى تحفيز إقامة الروابط، كما هي الحال في الدنمارك والعديد من المناطق والبلدان النامية مثل: شيلي، وفي كلا الحالتين، لا تخلق قوى السوق، وحدها المستوى الأمثل من التعاون بين الشركات، لأن التعاون مرده في العادة إلى انخفاض تكاليف المعاملات أو ارتفاع مستوى الثقة أو الاثنين معا، غير أن السياسة التدخلية الفعّالة ترتكز على أفضل الممارسات، وهذه الأخيرة تكون في معظمها مكملة لقوى السوق.[1]

ويعتمد وجود نمط من أنماط العلاقات الصناعية داخل العنقود على أساس نشأة العنقود وأيضا على المرحلة التي يمر بها، وتتعدد أسباب نشأة العناقيد الصناعية وغالبا ما تكون هذه الأسباب هي ظروف سابقة عملية التكوين فقد تنشأ العناقيد نتيجة لأبحاث ودراسات قامت بها إحدى الجامعات أو المراكز البحثية أوضحت فيها أهمية إنشاء العناقيد وطرق تكوينها.[2]

كما تنشأ العناقيد الصناعية نتيجة للطلب على المنتج النهائي أو وفرة عوامل الإنتاج، كما قد تنشأ نتيجة لزيادة الطلب على سلعة أو خدمة غير متوفرة بما يدفع لإنشاء العنقود، وأحيانا يفضل المنتجون التواجد بجانب عوامل الإنتاج أو في الأماكن التي تتوافر فيها الصناعات المغذية، وبالتالي ينشأ العنقود، وبمجرد الانتهاء من عملية تكوين العنقود وبداية عملية الإنتاج يبدأ العنقود بالتطور والنمو خاصة إذا ما توافرت المؤسسات المحلية الداعمة والمساندة للعنقود، وإذا ما استغلت المنافسة المحلية بين الشركات العاملة، وتساعد قصص النجاح التي يحققها العنقود على اجتذاب المهارات والأفكار الابتكارية من

الجهات المحيطة، كما يظهر الموردون المتخصصون وتبدأ عملية التركيز المعرفي داخل العنقود وتعمل المؤسسات المتخصصة على توفير الأبحاث البيئية الأساسية والتدريب المتخصص للعاملين، وتستمر عملية التطور ونمو العنقود طالما كان هناك ظهور لشركات ومؤسسات جديدة، واختفاء لشركات أخرى، وقد يستمر تطور العنقود لعدة قرون.[3]

ثانيا: تعريف العناقيد الصناعية:

بدأت معالم هذا المفهوم تتبلور في سنة 1990 عندما قام العالم الاقتصادي Michael Porter بإصدار كتابه الشهير " الميزة التنافسية للأمم "، وهذا الكتاب أحدث ما يشبه الثورة في نظريات توطين المشروعات الصناعية، حيث قام الكاتب بتحليل ودراسة نماذج من المشروعات الصناعية في عشر دول صناعية، ولاحظ وجود شبكة من العلاقات الأفقية والرأسية بين هذه المشروعات، أطلق عليها وصف العناقيد الصناعية (Industrial Cluster) ، وطبقا لمفهوم بورتر فإن العناقيد الصناعية تتمثل في توطين الصناعات بشكل مترابط من خلال علاقة الزبون/الممول والمناطق التكنولوجية والعمالة والتوزيع.

وطبقا –لدويرينجير وتركلا- Doeringer and Terkla- فإنه ليس هناك تعريف وحيد للعناقيد الصناعية، والتعريف الأساسي لها هو: " أنها عبارة عن تركيز جغرافي للصناعات يؤدي إلى تحقيق مكاسب من خلال الموقع المشترك ".[4]

فالعنقود هو تجمع يضم مجموعة من شركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها، ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية.[5]

وانطلاقا من هذه التعريفات، يلاحظ أن العناقيد الصناعية يمكنها أن تتضمن العناصر التالية:[6]

-المنتجين والموردين للمدخلات الأساسية(مواد خام للإنتاج، المعدات، الآلات....)؛

- موردي خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة؛
- قنوات التسويق؛
- منتجي المنتجات المكملة؛
- الشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة، أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة؛
- الهيئات الحكومية وغير الحكومية(الجامعات، معاهد التدريب)؛
- هيئات المواصفات والجودة والتقييس؛
- مؤسسات التدريب والتكوين المهني؛
- النقابات المهنية التي تقدم خدمات التدريب، التعليم، المعلومات والبحث العلمي والدعم الفني.

وهو ما يمكن ملاحظته في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: مكونات العنقود الصناعي

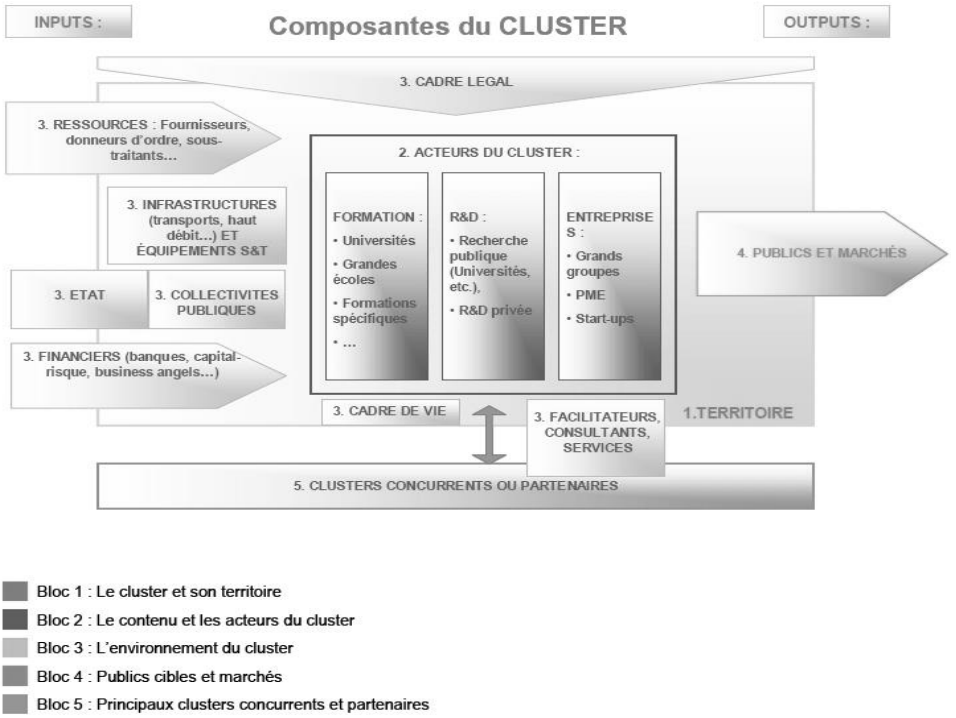

Source : François Dugeny , **Clusters Mondiaux : Regards Croises La Théorie Et de Réalité De Clusters**, Institut D'Aménagement Et D'urbanisme De La Région D'ile De France, Paris , 2008, P : 127 .

ومنه فالعنقود الصناعي يمثل السلسلة الكاملة للقيمة المضافة، حيث تتشابك هذه الهيئات والمؤسسات في علاقات تعاون وعمل خلفية وأمامية قوية ضمن العنقود الصناعي الذي تكونه.[7]

ثالثا: مزايا العناقيد الصناعية:

ينتج عن قيام أو إنشاء العناقيد الصناعية، العديد من المزايا، والتي يمكن ذكرها على النحو الأتي:[8]

- زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل؛
- تحقيق وفرات خارجية، كتلك المتعلقة بظهور وكلاء تسويق أو موردين متخصصين في مدخلات التصنيع؛
- تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ورفع المزايا التنافسية للمنتجات؛
- تحسين فرص التصدير مما ينعكس على الاقتصاد ككل؛

- المساهمة في تركيز الخبرات الفنية والبشرية والتكنولوجية؛
- الحصول على مزايا الحجم الكبير؛
- يساعد في تطوير البنية الأساسية من الخدمات المالية والقانونية وغيرها من الخدمات المتخصصة؛
- تخفيض معدلات البطالة؛
- نمو مجموعة من المهارات الخاصة بقطاعات معينة، والمسائل المشمولة بمسائل فنية ومالية ومحاسبية؛
- التنوع الضمني بين الإبداع وتدفق المعرفة؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية ورفع معدلات النمو الإجمالية؛
- رفع القدرات الإنتاجية والتنافسية لأعضاء العنقود؛
- القدرة على حل المشكلات بأساليب حل عاجلة من خلال التعلم التبادلي؛
- التعاون في مجال الأبحاث الأساسية لارتفاع التكلفة.

المحور الثاني: أنواع العناقيد الصناعية ومراحل حياتها

حظيت العناقيد الصناعية بالعديد من الدراسات التي تحاول إيجاد تقسيم معين لأنواعها وقد تعددت الأنواع والتقسيمات حسب كل دراسة، ولكن أشهر هذه التقسيمات هي التي صنفتها حسب نوعية التكامل (الترابط)، وبغض النظر عن نوع العنقود فإن نموه وتطوره يمر بعدة مراحل متدرجة تشكل مسيرة حياته، وهي مراحل متطابقة لجميع أنواع العناقيد، وفيما يلي استعراض لأشهر أنواع العناقيد ولمراحل الحياة التي يمكن أن يمر بها العنقود.

أولا: أنواع العناقيد الصناعية

تختلف أنواع العناقيد الصناعية بحسب المفاهيم والمعايير التي ينظر للعنقود من خلالها، والتي قد تبحث في أنواع العناقيد حسب النشأة أو المنتج أو درجة التخصص أو نوعية الترابط أو حسب الهيكل أو الحجم أو الاتجاه التسويقي أو الحيوية وغيرها.[9]

1-العناقيد الصناعية حسب النشأة:

فحسب النشأة يمكن أن يتكون العنقود بشكل طبيعي (تلقائي) نتيجة لوجود تاريخ قديم للمنطقة في هذه الصناعة نتيجة لتوافر الموارد الطبيعية والمواد الخام أو لوجود المهارات اللازمة لدى السكان أو ارتفاع الطلب المحلي، ولتنمية هذا النوع من العناقيد تطبق سياسات معينة لتفعيل العنقود وإزالة العوائق التي تحد من نموه، بهدف الوصول للطاقة القصوى من الإمكانات المتاحة له، ومعظم دول العالم التي تتبع أسلوب العناقيد الصناعية تركز على هذا النوع من العناقيد، حيث يتميز بمعقولية تكلفته كما

أن نتائجه عادة ما تكون سريعة وعلى مستوى كبير من الموثوقية، ويمكن أن يكون العنقود مصطنعاً (مستحثاً) عبر سياسات وإجراءات معينة مبنية على دراسات تشير لإمكانية إيجاده، إلا أن تنميه هذا النوع تستغرق وقتاً أطول وتكلفة أكبر مقارنة بالنوع السابق، وهو ما يرفع من درجة المخاطرة في اختياره.

2-العناقيد الصناعية حسب المنتج:

وحسب المنتج يمكن أن يصنف العنقود على أنه عنقود صناعة السيارات كما في (ديترويت وجنوب ألمانيا)، أو عنقود خدمات مالية (لندن ونيويورك)، أو خدمات سياحية أو إعلامية (هوليوود)، أو عنقود صناعة الاتصالات (ستوكهولم في فنلندا)، أو حاسبات وبرامج حديثة (وادي السيليكون في أمريكا وبنجالور في الهند)، أو عنقود صناعة الأزياء والسيراميك (جنوب إيطاليا).

3-العناقيد الصناعية حسب درجة الترابط:

وحسب نوعية الترابط هناك نوعان من الترابط: **النوع الأول رأسي**، وفيه يتكون العنقود من شركة أو بضع شركات كبيرة، ويمدها عدد كبير من الشركات الأصغر بمدخلات الإنتاج وهي علاقة قائمة بين مشترين وبائعين كعناقيد صناعة السيارات، **والنوع الثاني أفقي**، وفيه يتكون العنقود من عدد كبير جداً من الشركات المتوسطة والصغيرة التي تنتج منتجات نهائية وتسوقها، وهي تشترك في التقنية وقوى العمل والموارد وربما الأسواق.

4-العناقيد الصناعية حسب درجة التخصص:

وقد يصنف العنقود حسب درجة التخصص في مستوى معين من سلسلة القيمة المضافة للصناعة، أو في تخصصه في سوق جغرافي معين، أو في شريحة معينة من الأسواق والعملاء، وكمثال على ذلك صناعة الأحذية، ففي شمال إيطاليا يوجد عنقود متخصص في صناعة الأحذية يركز على التصاميم والأسماء التجارية ويتمتع بمستوى عال من الأجور ويستهدف المستهلكين مرتفعي الدخل، وفي البرتغال هناك عنقود يعتمد على قصر دورة الإنتاج ومواكبة الموضة ويستهدف متوسطي الدخول في أوروبا، أما في الصين فإن التركيز يتم على كثافة الإنتاج في الأحذية منخفضة التكلفة والسعر.

5-العناقيد الصناعية حسب هيكلها

وقد قسمت Markusen العناقيد الصناعية حسب هيكلها إلى أربعة أنواع لكل منها نوعية مختلفة من العلاقات بين الشركات وسياسة مختلفة في رفع التنافسية، الجدول رقم 9.1، وهي:

أ-عناقيد مارشال: وهي المكونة من شركات محلية صغيرة ومتوسطة الحجم تتخصص في الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة والحرفية العالية، ويكون التبادل التجاري بينها كبيراً، وتتعاون فيما بينها في مواجهة الصعوبات وتحظى بدعم حكومي كبير لتطوير تنافسيتها.

ب-عناقيد المحور والأذرعة: وهي التي تسيطر عليها شركة أو عدة شركات كبيرة يخدمها عدد كبير من الشركات المتوسطة والصغيرة الموردة للمدخلات والخدمات، وقد يضم العديد من الشركات التي تستخدم منتجات الشركات الكبرى، وعلاقة التعاون هنا هي بين الشركات الكبرى والصغرى ولكنها مفقودة بين الشركات المتنافسة .

ج-عناقيد منصات الفروع: وتتكون من فروع الشركات الدولية متعددة المصانع، وتتميز بضعف التبادل التجاري فيما بين هذه الفروع، كما أن عدد النشاطات والشركات المنبثقة عن هذه المصانع والمزودين بالمدخلات قليل .

د-عناقيد المراكز العامة: وهي عبارة عن وجود لمقدمي الخدمات وموردي المدخلات حول مراكز النشاطات العامة الكبيرة في الدولة كالجامعات والقواعد العسكرية والمكاتب الحكومية، والعلاقة تقوم على علاقة البائع (الموردين) والمشتري (المراكز).

الجدول رقم 01: أنواع العناقيد الصناعية حسب تقسيم Markusen

نوع العنقود	نوعية الشركات	نوعية الترابط بين الشركات	فرص النمو/فرص العمل
مارشال	صغيرة ومتوسطة محلية	تبادل تجاري كبير بين الشركات، وتحالف، دعم مؤسسي وحكومي قوي.	يعتمد على مستوى التحالفات
المحور والأذرعة	شركة كبيرة محاطة بعدد كبير من الشركات الأصغر تزودها بالمدخلات والخدمات	تعاون بين الشركات الكبرى والصغرى بناء على توجهات الشركات الكبرى.	يعتمد على نمو الشركات المحورية
المنصات التابعة	فروع مصانع متوسطة وصغيرة الحجم	تبادل تجاري وتشابك محدود، تفريغ محدود للنشطات، عدد قليل من المستثمرين والموردين.	يعتمد على قدرة العنقود على استقطاب المزيد من فروع الشركات
المراكز العامة	جهة أو شركة عامة أو غير ربحية كبيرة محاطة بالشركات الخادمة لها	مقيدة بعلاقة البيع والشراء بين الموردين والمؤسسة العامة	يعتمد على قدرة الدولة على رفع حجم دعمها للمؤسسات العامة

المصدر: تقرير صندوق التنمية الصناعية السعودي، العناقيد الصناعية (الجزء الأول): مفهومها وآليات عملها، سبتمبر 2007، على الخط: http://www.sidf.gov.sa/Ar/MediaCenter/ResearchandStudies/DocLib/العناقيد الصناعية-مفهومها وآلية عملها-الجزء الأول-.pdf,31/03/2014, P: 09.

6-العناقيد الصناعية حسب الحجم:

أما حسب الحجم فقد يكون العنقود صغيرا أو كبيرا حسب معايير الدراسة والتي قد تعتمد على حجم المبيعات أو الانتشار الجغرافي أو عدد الشركات أو نسبة إيجاد فرص العمل أو غيرها من المعايير، ومن حيث العدد تفترض منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أن العنقود الصناعي يجب أن

يحوي 100 مؤسسة على الأقل من المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ليصل إلى الحجم الحدي لمستوى الفاعلية (الديناميكية) الداخلية الذي يمكنه مقاومة أي صدمات خارجية أو ضغوط، كفقدان إحدى الشركات أو المؤسسات، وصغر حجم العنقود قد يكون له أثر سلبي يتمثل في إمكانية خسارة كل المنافع التي تم اكتسابها خلال تنميته كخسارة الشركات والموارد والعمالة الماهرة، وكلما كبر حجم العنقود الصناعي كان أكثر جذباً للعمالة المتخصصة والموردين وجميع المؤسسات والجهات التي يستقطبها العنقود، وفي دراسة قام بها معهد التنافسية في جامعة هارفارد لعيّنة من 382 عنقودا صناعياً وجد أن متوسط عدد الشركات يبلغ نحو 150 شركة، وأن 42 في المائة من العناقيد يقل فيها عدد الشركات عن 100 شركة ويتراوح في 14 في المائة من العناقيد بين 100-200 شركة، بينما يصل في 9 في المائة من العناقيد إلى 300 شركة، كما وجد أن نحو 25 في المائة من العناقيد يتجاوز عدد شركاتها 600 شركة، ومن أكبر العناقيد التي رصدت، عنقود صناعة الملابس المحبوكة في إيطاليا والهند والتي يعمل في كل منهما نحو تسعة آلاف مؤسسة، وبدراسة عينة من 457 عنقودا صناعيا لتحديد عدد فرص العمل التي يمكن أن توجدها العناقيد الصناعية وجد أنها تبلغ في المتوسط نحو 15 ألف فرصة عمل، ويتوقف ذلك على حجم العنقود، إلا أن أكثر من 25 في المائة من العناقيد في هذه العينة أوجد أكثر من 30 ألف وظيفة، ووجد في حالات استثنائية أن أكبر عدد فرص عمل أوجده عنقود، هو عنقود صناعة الحسابات والبرمجيات في وادي السليكون الذي يقدر بمليون فرصة عمل، وعنقود صناعة السيارات في ديترويت والذي أوجد 250 ألف فرصة.

ثانيا: مراحل حياة العناقيد الصناعية:

عملية نمو وتطور العنقود عملية مستمرة وطويلة الأمد قد تمتد لعدة عقود، وأغلب العناقيد الحالية نشأت بصورة طبيعية ولم يكن هناك سياسات محددة لصنعها، ويمر العنقود بمراحل متعددة تشكل دورة حياته، وتؤثر إمكانات العنقود على طول كل مرحلة من هذه المراحل كما تلعب العوامل الخارجية دورا فيها، وتبدأ بـ:[10]

1-مرحلة التجميع: تبدأ بتجمع عدد قليل من الشركات التي تعمل في صناعة معينة في موقع جغرافي محدد، ومن حولها عدد قليل من المؤسسات المساعدة.

2-مرحلة الظهور(الجنين): تدخل بعض الشركات بعلاقات تعاون ومشاريع مشتركة، والتي قد يطلقها تبني اختراعات معينة أو العمل على ابتكار منتجات جديدة أو دخول استثمارات جديدة خصوصا الأجنبية منها.

3-مرحلة النمو: يبدأ عدد الشركات بالتزايد ويستقطب المستثمرين (المقلدين والمنافسين)، ويظهر مزيد من الروابط والمشاريع المشتركة بين الأعضاء، وتظهر هيئة أو جهة تحالف تمثل العنقود ككل، ويبرز اسم العنقود في هذه المرحلة كأحد العناقيد النشطة في صناعته.

4-مرحلة النضوج: عندها تصبح عملية الإنتاج والترابط بين شركات العنقود عملية روتينية، وتشهد ازدياد عدد الشركات الجديدة والمنبثقة، كما تزداد الاستثمارات الأجنبية، وفي هذه المرحلة يتم التركيز على السعر كأساس للتنافسية، ويبدأ العنقود يطور علاقات خارجية مع عناقيد أو نشاطات أو مناطق أخرى.

5-مرحلة التحول: وتحدث عندما تتغير التقنيات وعمليات الإنتاج ويتم استبدال منتجات العنقود بمنتجات أخرى جديدة أقل تكلفة وأكثر كفاءة، عندها بدأ العنقود بالتحول إلى عنقود أو عناقيد جديدة تعمل بمنتجات ونشطات جديدة أو تقوم بتغيير بسيط في المنتجات مع تغير طريقة الإنتاج.

الشكل رقم 02: مراحل حياة العنقود الصناعي

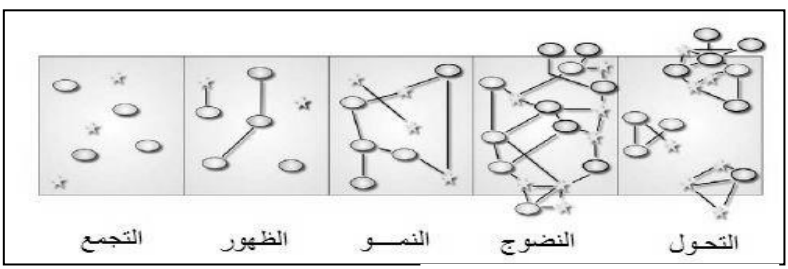

المصدر: نفس المصدر، ص: 11.

المحور الثالث: إستر اتيجيات دعم العناقيد الصناعية

يتوافق تفعّيل إستراتيجية العناقيد الصناعية مع أساليب سيادة نمط من العمل الشبكي للوحدات الإنتاجية والمؤسسات الحكومية والتمويلية وغيرها في عملية دعم التنافسية، كذلك يتطلب من الحكومة القيام بدور مختلف، فالسياسات الكلية لدعم التنافسية رغم ضرورتها إلا أنها غير كافية، فالجهات الحكومية تستطيع التأثير بصورة أكثر فاعلية على المستوى الجزئي من خلال إزالة العقبات والمعوقات التي تحول دون قيام العناقيد أو تعرقل أداء العناقيد القائمة بالفعل، إضافة إلى تصميم سياسات تكنولوجية وفنية ذات خصوصية بالعمليات الإنتاجية الخاصة بالعنقود، كما يمكنها التأثير على الصناعات المرتبطة والمساعدة من خلال دعمها للبحث والتطوير العلمي، ووضعها للمواصفات لمنتجاتها، كما تؤثر الحكومة على استراتيجيات المؤسسات من خلال السياسات والقوانين الخاصة بالسوق المالي، الضرائب، قوانين الاحتكار، سياسات التنظيم والمنافسة.[11]

أولا: سياسات تطوير العناقيد الصناعية:

إن تفعيل إستراتيجية العناقيد يتطلب العمل على جذب اهتمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى أهمية العنقود والمزايا التي تعود من العمل في هذا الإطار، وفي هذا المجال يمكن تقسيم السياسات والخطوات التي يجب إتباعها من أجل خلق وتمكين العناقيد الصناعية من أداء دورها في الاقتصاد الوطني إلى مجموعتين هما على النحو الأتي:

1-المجموعة الأولى: وهي تتعلق بالسياسات التي يجب إتباعها لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن يتكون منها العنقود، فلا يمكن تنمية العنقود دون تنمية ومساعدة الوحدات الأساسية الداخلة فيه وهي الشركات، وفي حالة اختيار أسلوب العنقود كإستراتيجية لتنمية الصناعات فإن أنواع المساندة المطلوب منحها للشركات وإن كانت لا تختلف على المستوى الجزئي عن الأساليب الأخرى لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مثل: الدعم الفني والمالي والتكنولوجي...الخ، إلا أن الاختلاف يكمن في أسلوب منح هذه المساعدات؛[12]

2-المجموعة الثانية: وهي تتعلق بالسياسات المساعدة على خلق هذه العناقيد وتأهيلها للقيام بدورها، ومن هنا يقع على الدولة مسؤولية المساعدة في نضوج العنقود من خلال:

-تصميم البرامج التي تشجع على إرساء نمط شبكي من العلاقات مثل: تشجيع التعاقد من الباطن وتشجيع تبادل المعلومات؛

-إنشاء مراكز التدريب مشتركة وشركات مشتركة جديدة يساهم فيها العاملون في العنقود، إضافة إلى آخرين؛

-أيضا مسؤولية الدولة من إقامة الربط بين العنقود الصناعي ونظام التطوير وهو النظام الذي يضم ثالوث نظم التعليم والتدريب ونظم الإنتاج ومؤسسات البحث العلمي والجامعات، إذ أن هذا الربط هو الذي يدفع إلى تطوير العنقود ووصوله إلى مرحلة التنافسية العالمية؛

-تحديد الأنواع المختلفة من العناقيد الصناعية الموجودة داخل اقتصادها وتتعرف على مرحلة التطور التي وصل إليها كل منها، حتى لا يضر تصميم السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي بأحد العناقيد الهامة.[13]

ثانيا: السياسات المساندة للعناقيد الصناعية في بعض الدول:

في حين تشكك بعض الآراء في جدوى العناقيد الصناعية بالنسبة للدول النامية خاصة في ظل فائض العمل الموجود في معظمها والذي يدفع إلى طريق المنافسة السعرية عن طريق تخفيض الأسعار من خلال تخفيض الأجور، وهو ما ينعكس بالأثر المطلوب على الجودة والكفاءة، إلا أن التجارب الناجحة في بعض

الدول النامية لعناقيد صناعية لعبت دورا حيويا في اقتصاديات هذه الدول، وهذا استعرض لبعض هذه السياسات، وفق الجدول الأتي:

الجدول رقم 02: السياسات المساندة للعناقيد الصناعية في البرازيل

السياسات المساندة	الوصف
السياسات التنظيمية	اتخذت الحكومة البرازيلية عدد من السياسات التنظيمية لدعم عنقود صناعة الأحذية.
التسويق	يساند العنقود البرازيلي ما لا يقل عن 6 تنظيمات تجارية، بالإضافة إلى هيئة المعارض التجارية لصناعة الأحذية المحلية التي تعمل على تنظيم معرض دولي سنوي وبصفة منتظمة؛ بالإضافة إلى مؤسسة خدمات الشركات الصغيرة البرازيلية فهي تقدم الدعم المستمر للشركات الصغيرة لتمكينها من الاشتراك في المعارض ومن أهم مظاهر الدعم تخفيض تكاليف حجز منافذ العرض بالنسبة للشركات الصغيرة.
التدريب والدعم الفني والتكنولوجي	تقوم مدارس التكوين المهني بتقديم التدريب في مجالات دباغة الجلود وتصميم الأحذية وغيرها من المجالات المتعلقة بصناعة الأحذية الجلدية.

المصدر: لخلف عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 97.

الجدول رقم 03: السياسات المساندة للعناقيد الصناعية في ايطاليا

السياسات المساندة	الوصف
السياسات التنظيمية	يرتكز الدعم الحكومي على تقديم خدمات الأعمال الأكثر ملائمة لكل نوع من الصناعات من خلال مراكز للخدمات في المناطق الصناعية وتقوم بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات أهما تأمين الصادرات مع شهادة الجودة واعتماد العلامة التجارية...الخ.
التسويق	تقوم مراكز الخدمات بتقديم عدد من الخدمات المتعلقة بتنظيم المعارض تيسر الحصول على المعلومات الخاصة بالأسواق الجديدة والتكنولوجيا المتطورة والدعاية للمنتجات.
التدريب والدعم الفني والتكنولوجي	تقوم مراكز الخدمات بتقديم عدد من الخدمات المتعلقة بالتدريب ودعم الابتكار والتحديث.

المصدر: نفس المرجع، ص: 97.

الجدول رقم 04: السياسات المساندة للعناقيد الصناعية في الشيلي

السياسات المساندة	الوصف
السياسات التنظيمية	قامت هيئة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بتعيين مدير مسؤول عن كل مجموعة مشاريع، وتكون مهمته الأساسية تمثيل المجموعة المسؤول عنها في التعامل مع المؤسسات والتنظيمات المختلفة.
التسويق	عملت هيئة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على تنظيم المعارض الداخلية والخارجية بالإضافة إلى خلق علاقات مباشرة مع المصانع الأجنبية في نفس الصناعة مثل: الصناعات الخشبية.
التدريب والدعم الفني والتكنولوجي	الاعتماد على العديد من المؤسسات التدريبية والتعليمية لرفع مستويات الإنتاج من حيث الجودة والتصميم والمواصفات الفنية، وذلك من خلال الدورات التدريبية المتعددة التي تقدمها هذه المؤسسات للشركات العاملة في هذا المجال.

المصدر: نفس المرجع، ص: 98.

المحور الرابع: إستراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية للمناطق الصناعية في الجزائر

يعد بناء وتنمية القدرة التنافسية منطلقا أساسيا لمجابهة تحديات النظام العالمي، الأمر الذي يتطلب جهودا جادة للقيام بتعديلات وتغييرات جوهرية في منظومة متكاملة من العوامل، كما أن المرور من وضعية اقتصادية حمائية إلى اقتصاد السوق عملية شاقة وصعبة، مما جعل الدولة تفكر في سياسات واستراتيجيات جديدة بهدف الرفع من قدرتها التنافسية، من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات السلعية والخدمية، وإتباع السياسات الاقتصادية والإجراءات الإدارية المعززة للقدرة التنافسية، وكذلك وضوح وشفافية القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية الملائمة لمختلف القطاعات الاقتصادية، ومن أهم السياسيات التي تسعى إلى دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ما يلي :[14]

أولا: العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية و اجتذاب الاستثمارات الأجنبية

وضع إطار تشريعي ملائم يساعد على تحفيز الاستثمارات المحلية و الأجنبية و يكون متسم بالشمولية و المرونة والوضوح في منح الإعفاءات و التسهيلات ضمن ضوابط تنموية و استثمارية واضحة و محددة و تبسيط إجراءات الترخيص و التسجيل للمشاريع الاستثمارية الجديدة و وضع الإطار المؤسسي اللازم للإشراف على كافة القضايا المتعلقة بالاستثمارات و إدارتها، و بالتالي توجيه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد.

ثانيا: إصلاح القطاع العام و تسريع عمليات الخصخصة:

ذلك أن تطوير أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية و رفع كفاءتها و زيادة إنتاجيتها و ذلك ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي لكل القطاعات، كما يجب تنظيم عمليات الخصخصة التي باشرتها الدولة بمختلف الميادين و الإسراع في تنفيذها و تعزيز دور القطاع الخاص من خلال قيامه بعمليات الإنتاج و الاستثمار و التصدير بحيث ذلك لا يلغي الدور الرقابي و الإشرافي و التنظيمي للحكومة.

ثالثا: تثمين الثروات و الموارد الاقتصادية:

و يكون ذلك بتحفيز وتشجيع استغلالها و تحويلها و هو شأن الصناعة البتروكيماوية و السياحة و الصناعات التقليدية و الصيد البحري و هي قطاعات مولدة للثروة و مناصب الشغل و الصادرات الجديدة.

رابعا: تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات:

و يكون ذلك من خلال دعمها الفعلي بتخفيف الإجراءات البيروقراطية و وضع تحفيزات جبائية و مالية ملائمة و خاصة في المجالات التنافسية فبمثل هذا المسعى يمكن للبلد أن يجسد تدريجيا قدوم موارد مالية خارجية بديلة.

خامسا: مواصلة إصلاح السياسة النقدية

و هذا للوصول إلى الاستقرار النقدي الذي يعتبر بمثابة الركن الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام و زيادة القدرة التنافسية، ويكون ذلك من خلال الاستفادة بحجم احتياطات الصرف الهائلة لدى البنك المركزي و تعزيز سلامة الجهاز المصرفي من خلال تفعيل مستويات الرقابة و الإشراف بما يتلاءم مع المعايير الدولية.

سادسا: تطوير السوق المالية الجزائرية

إن الأهمية التي توفرها بورصات القيم المنقولة في تحقيق النمو الاقتصادي و تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني باعتبارها وعاء ضروري لبناء الادخار الوطني و قاعدة لحفز الاستثمارات المحلية و جذب الأجنبية منها، و يكون ذلك من خلال إعادة هيكلة و تنظيم السوق المالية الجزائرية من خلال إيجاد الهيكل المؤسسي المناسب له و استكمال البنية التحتية له بما يتناسب مع المعايير الدولية تحقيقا للشفافية و سلامة لتعامل بالأوراق المالية.

سابعا: تطوير سوق العمل الجزائري

إن تطوير سوق العمل يعد أحد الركائز الأساسية لتحسين الإنتاجية و تعزيز القدرة التنافسية، و يكون ذلك من خلال اتخاذ جملة من التدابير ترمي إلى تطويره بدأ بوضع إطار تشريعي ملائم و إعطاء دور للقطاع الخاص في إعداد السياسات و البرامج لمتعلقة بتطوير و تأهيل القوى العاملة الجزائرية فضلا عن

التوسع الكمي و النوعي في برامج التأهيل و التدريب المهني و تطوير سياسات التعليم العالي بما يتلاءم مع سوق العمل.

ثامنا: تطوير الهياكل القاعدية و مشروعات البنية التحتية

و يكون ذلك من خلال التركيز على وفرة و نوعية الخدمات البنية التحتية و محاولة إشراك القطاع الخاص في إقامتها و تسييرها هذا بالإضافة إلى تطوير و تفعيل الإطار التشريعي و التنظيمي لخدمة البنية التحتية لتحسين كفاءتها و نوعيتها لما للدور الهام الذي تلعبه هذه المنشآت في تحسين المناخ الاستثماري و زيادة القدرة التنافسية.

تاسعا: الاهتمام و السعي إلى تطوير العلوم و التكنولوجيا

يلعب هذا القطاع دور هام في عملية التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الإنتاج و تعظيمه و رفع مستوى الإنتاجية، و يكون ذلك من خلال إيجاد العديد من المراكز و المؤسسات التي تعنى بالعلوم و التكنولوجيا لبناء قاعدة علمية تكنولوجية وطنية و العمل على تطويرها، و تبني سياسة تكنولوجية موائمة في أنشطة القطاعات التنموية و رفع مردوديتها و إدامتها بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للصناعات الوطنية إضافة إلى تشجيع البحث العلمي في القطاع الاقتصادي بإجراءات مناسبة الذي يعتبر عامل حاسم من أجل التنافسية و التنمية.

عاشرا: تطوير الإطار التشريعي و المؤسسي

يعتبر تحسين البيئة التشريعية و التنظيمية و المؤسسية أحد الإجراءات الهامة لانطلاقة تنموية فعالة وتحسن الإنتاجية والقدرة التنافسية و مواكبة متطلبات تحرير و عولمة الاقتصاد و الانفتاح على الأسواق الخارجية، و يكون ذلك من خلال مراجعة لجملة لتشريعات و القوانين الاقتصادية كقانون الاستثمار والشركات وقانون الجمارك والضرائب و قانون المنافسة ومنع الاحتكار وقانون استقلال القضاء...الخ. وإنشاء عدد من المؤسسات لتشجيع الاستثمار أو ترقية الصادرات، أو مؤسسات للمواصفات والمقاييس...الخ.

الحادي عشر: المواصلة في تأهيل المؤسسة الاقتصادية

و ذلك بهدف توجيه المؤسسة الاقتصادية إلى تحسين النوعية و وضع آليات تطوير و تحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرق التقوية و الاهتمام بالاستثمارات غير المادية كالمرافق التقنية و البرمجيات و التكوين و التدريب و إدارة الجودة الشاملة و معايير نظام المعلومات و الاستثمارات المادية في جلب التكنولوجيا الحديثة و محاولة تزويدها بأنماط تسيير حديثة تعتمد على جودة الأداء و الفعالية في التنفيذ و الوضوح في الإعلام، فسياسة تأهيل المؤسسة الوطنية العمومية أو الخاصة القائمة تمكنها من مواجهة المنافسة الأجنبية و تتم هذه السياسة من خلال الإعانات العمومية المباشرة و إجراءات تخفيف

التكاليف المالية للقروض المصرفية بواسطة دعم نسب الفائدة و أخيرا بتنظيم دورات تدريب و إعادة تأهيل لليد العاملة و الإطارات.

خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة، نقول أن دور الدولة في تحقيق الميزة التنافسية أمر لا يختلف فيه اثنان، ولا يمكن للإصلاح الاقتصادي أن ينجح إلا في ظل رؤية ورسالة واضحة للتطورات العالمية، ولكن على الرغم من الإصلاحات التي باشترها الجزائر في شتى الميادين، وبالرغم من تحسن بعض المؤشرات الكلية، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى كالبلدان الأوروبية، بدليل المركز المتقهقر للجزائر في مؤشرات التنافسية الدولية في مختلف التقارير الدولية، إذ تظهر مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي الضعف النسبي في تنافسية الاقتصاد الجزائري، إذ تأتي الجزائر في رتب متوسطة في مؤشر التنافسية العالمي الإجمالي، وكذلك في مجموع المتطلبات الرئيسية.

الهوامش:

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **زيادة انتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك-دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان-**، 2004، على الخط:
www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/SDPD10A.pdf, 30/03/2014,P: 10.

[2] عبيرات مقدم، بن النوي مصطفى، **العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة دراسات-العدد الاقتصادي-، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، العدد 19 أ، جانفي 2013، ص: 80.

[3] لخلف عثمان، **دور إستراتيجية العنقود الصناعي في تحقيق تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة دراسات-العدد الاقتصادي-، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، العدد 18 أ، ديسمبر 2012، ص: 92-93.

[4] ممدوح محمد مصطفى، **إستر اتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر-دراسة حالة : إقليم جنوب الصعيد-**، رسالة دكتوراه في فلسفة التخطيط العمراني، (غير منشورة)، كلية الهندسة، جامعة عين شمس،مصر، 2004، ص: 129.

[5] Schmitz, H., **'On the Clustering of Small Firms'**, IDS Bulletin 23 (3) LONDON,1992, P: 64.

[6] شوقي جباري، بودبار زهية، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستر اتيجية العناقيد الصناعية-قراءات في التجربة الايطالية-**، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2010/11/09/08، ص: 5-6.

[7] المرجع نفسه، ص: 06.

[8] زايري بلقاسم، **العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد السابع، 2007، ص: 175.

[9] التجمعات الصناعية البديل القادم لبرامج التنمية الاقتصادية التقليدية، على الخط:
http://www.aleqt.com/2007/11/21/article_117720.html, 31/03/2014

[10] تقرير صندوق التنمية الصناعية السعودي، **العناقيد الصناعية (الجزء الأول): مفهومها وآليات عملها**، سبتمبر 2007، على الخط: http://www.sidf.gov.sa/Ar/MediaCenter/ResearchandStudies/DocLib/العناقيد الصناعية-مفهومها وآلية عملها-الجزء الأول-.pdf, 31/03/2014, P: 10.

[11] زايري بلقاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 189.

[12] لبنى عبد اللطيف وآخرون، **العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم: الإطار النظري**، دراسة مقدمة إلى مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات واتخاذ القرار، مصر، 2003، ص: 34.

[13] لخلف عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 96.

[14] علال بن ثابت، **متى يصبح الاقتصاد الجزائري تنافسي؟ دراسة في سياسات تحسين القدرة التنافسية في ظل اتفاق الشراكة**، الملتقى الدولي حول: آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص: 12-13.